

## كتاب الحج

ش : الحج بفتح الحاء وكسرها القصد ، وعن الخليل : كثرة القصد إلى من يعظمه ، وفي الشرع : عبارة عن القصد إلى محل مخصوص [ مع عمل مخصوص ] .

وهو مما علم وجوبه من دين الله تعالى بالضرورة ، بشهادة الكتاب ، والسنة ، والإجماع قال الله تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾<sup>(١)</sup> .

١٤٠٧ - وقال النبي ﷺ « بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا »<sup>(٢)</sup> وأجمع المسلمون على ذلك والله أعلم .

قال : ومن ملك زاداً وراحلة ، وهو عاقل بالغ<sup>(٣)</sup> ، لزمه الحج والعمرة .

(١) سورة آل عمران ، الآية ٩٧ وفي (س) : لشهادة الكتاب .

(٢) رواه البخاري برقم ٨ ، ٤٥١٤ ومسلم ١٧٦/١ عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وليس عندهما قوله « من استطاع إليه سبيلا » وهكذا رواه الترمذي ٣٤٠/٧ برقم ٢٧٤٧ والنسائي ١٠٧/٨ بدون هذه الزيادة ، وقد ثبتت هذه الجملة في حديث جبريل المشهور من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو أول حديث في صحيح مسلم بعد المقدمة ، ورواه أحمد ٥١/١ وأبو داود ٤٦٩٥ والترمذي ٣٤٣/٧ رقم ٢٧٤٩ والنسائي ٩٧/٨ وابن ماجه ٦٣ وفيه عند أكثرهم « وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا » وكأن ما ذكره الزركشي مأخوذ من نص الآية الكريمة ، وفي (س) : بني الإسلام على شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة .

(٣) في المعنى (س م) : بالغ عاقل .

ش : يشترط [لـ]وجوب] الحج شروط :

( أحدها ) الاستطاعة ، لأن الخطاب إنما ورد للمستطيع ،  
إذ ( من ) بدل من ( الناس ) فتقدير الكلام : والله على  
المستطيع . ولانتفاء تكليف ما لا يطاق شرعا ، بل وعقلا ،  
والاستطاعة عندنا أن يملك زادا وراحلة .

١٤٠٨ - لما روي عن أنس رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، في قوله عز  
وجل ﴿ من استطاع إليه سبيلا ﴾ قال : قيل يارسول : ما  
السبيل ؟ قال « الزاد والراحلة » رواه الدارقطني .<sup>(١)</sup>

١٤٠٩ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « الزاد  
والراحلة » يعني قوله عز وجل ﴿ من استطاع إليه سبيلا ﴾ رواه  
ابن ماجه .<sup>(٢)</sup>

(١) روى الدارقطني ٢١٦/٢ عن ابن مسعود في قوله تعالى ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع  
إليه سبيلا ﴾ قال قيل : يارسول الله ما السبيل ؟ قال « الزاد والراحلة » ثم روى حديث أنس المذكور  
من طريقين عن قتادة عنه ، وقال : مثله . أي مثل حديث ابن مسعود ، وهكذا رواه الحاكم ٤٤٢/١  
من طريقين كرواية الدارقطني ، وصحح الطريق الأولى على شرط الشيخين ، والثانية على شرط مسلم ،  
ووافقه الذهبي ، وقال البيهقي ٣٣٠/٤ : وروي عن سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة عن قتادة ،  
عن أنس عن النبي ﷺ في الزاد والراحلة ، ولا أراه إلا وهما . وقال الشافعي في الأم ٩٩/٢ : وروي  
عن شريك بن أبي نمر عن سمع أنس بن مالك ، عن رسول الله ﷺ أنه قال « السبيل الزاد  
والراحلة » . ثم رواه البيهقي ٣٢٧/٤ ، ٣٣٠ عن يونس بن عبيد عن الحسن ، وعن قتادة عن الحسن  
مرسلا ، وقال : هذا هو المحفوظ . وقال الحافظ في التلخيص ٩٥٤ : وسنده صحيح إلى الحسن ،  
ثم ذكر أنه روي عن جابر ، وعلي ، وابن مسعود ، وعائشة ، وعمرو بن شعيب ، وابن عمر وابن  
عباس ، وطرقها كلها ضعيفة ، ونقل عن ابن المنذر قال : لا يثبت الحديث في ذلك مسندا ،  
والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسلة ، وقد رواه ابن جرير في التفسير برقم ٧٤٨٣ عن منصور  
عن الحسن قال : قرأ النبي ﷺ هذه الآية ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾  
فقال رجل : يارسول الله ما السبيل ؟ قال « الزاد والراحلة » ثم رواه برقم ٧٤٨٦ ، ٧٤٨٨ عن يونس  
عن الحسن ، وعن قتادة عن الحسن ، ورواه أيضا ٧٤٨٢ عن الربيع بن صبيح عن الحسن موقوفا ، ثم  
رواه برقم ٧٤٩٠ ، ٧٤٩١ عن قتادة وحميد عن الحسن مرسلا ، ورواه ابن أبي شيبة ٩٠/٤ من طريق  
يونس وهشام عن الحسن مرسلا وموقوفا ، ورواه عبد الله في مسائله ٧٣٧ من طريق يونس عن الحسن  
مرسلا ، وكذا أبو داود في مسائله ٩٧ ولكثرة طرقه جزم الحافظ بصحته إلى الحسن كما ذكرنا .  
(٢) هو في سننه برقم ٢٨٩٧ عن ابن جريج عن عكرمة عن ابن عباس بلفظه ، ورواه أيضا الدارقطني =

١٤١٠ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : ما يوجب الحج ؟ قال « الزاد والراحلة » رواه الترمذي<sup>(١)</sup> وقال : وعليه العمل عند أهل العلم ، ولأنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة ، فكانت الإستطاعة فيها شرط ذلك ،<sup>(٢)</sup> دليله الجهاد ، وكون القوة قد يحصل بها الإستطاعة يتخلف في غالب الناس ، والحكم إنما يناط بالأعم الأغلب .

ويشترط في الزاد والراحلة أن يكونا صالحين لمثله ، لمدة ذهابه وإيابه ، وأن يكون ذلك فاضلا عن نفقة نفسه ، وعياله

= ٢١٨/٢ والبيهقي ٣٣١/٤ من طريق ابن جريج ، عن عطاء عنه ، وعن سماك عن عكرمة ، وعن عمرو ابن عطاء عن عكرمة ، وعن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، ورواه الطبراني في الكبير ١١٥٩٦ عن ابن جريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة . وهكذا رواه ابن جرير في التفسير برقم ٧٤٧٦ ، ٧٤٧٧ ، ٧٤٨٠ من طرق عن ابن عباس به موقوفا ، وقد روى الدارقطني ٢ / ٢١٥ نحوه مرفوعا عن جابر وعمرو ابن شعيب ، عن أبيه عن جده ، وعائشة ، وعلي ، وكلها ضعيفة كما ذكر في التعليق المعني وغيره .

(١) هو في جامعه ٥٤٢/٣ برقم ٨١٠ من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي ، عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر به ، وقال : حديث حسن . ورواه أيضا ابن ماجه ٨٩٦ ، والشافعي في الأم ٩٩/٢ وفي المسند ١٣٤ وابن أبي شيبة ٤ / ٩٠ وابن جرير في التفسير برقم ٧٤٨٤ ، ٧٤٨٥ والخطيب في الموضح ١ / ٣٨٠ والدارقطني ٢ / ٢١٧ والبيهقي ٤ / ٣٢٧ ، ٣٣٠ ورواه أيضا الترمذي في التفسير من سننه ٨ / ٣٤٨ برقم ٣١٩٥ وقال : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي المكفي ، وقد تكلم بعض أهل العلم في إبراهيم من قبل حفظه . اهـ وقال الشافعي في الأم : وقد روى أحاديث تدل على أن لا يجب المشي على أحد إلى الحج وإن أطاقه ، غير أن منها منقطعة ، ومنها ما تمتنع أهل العلم بالحديث من تثبيته . اهـ قال البيهقي : وإنما امتنعوا منه لأن الحديث يعرف بإبراهيم الخوزي ، وقد ضعفه أهل العلم بالحديث . ثم روى عن ابن معين قال : إبراهيم هذا ليس بثقة . وقد ذكره الحافظ في التلخيص ٥٩٤ ونقل تحسين الترمذي قال : وهو من رواية إبراهيم بن يزيد الخوزي ، وقد قال فيه أحمد والنسائي : متروك الحديث . اهـ وقد تابعه محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن محمد بن عباد عند ابن عدي ٢٢٢٦ ولعل الترمذي حسنه لشواهد ، وتقويه بالمرسل عن الحسن ، وبالموقوف على ابن عباس وغيره ، وقد ذكره ابن أبي حاتم في العلل ٨٩١ وقال : سألت علي بن الحسين بن الخنيد عن حديث رواه سعيد بن سلام المطار ، عن عبد الله بن عمر العمري ، عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ في قوله ﴿ من استطاع إليه سبيلا ﴾ قال : « الزاد والراحلة » قال : هذا حديث باطل . اهـ يعني من هذه الطريق .

(٢) في (س م) : فيها ذلك .

وحوائجه الأصلية ، وبيان ذلك له موضع آخر إن شاء الله ،  
وإنما يشترط الراحلة لمن بينه وبين مكة مسافة القصر ، أما من  
كان دون ذلك ، ويمكنه المشي ، فلا تشترط له الراحلة .

وقول الخرقى : من ملك . مقتضاه [ أنه ] لو بذل له ذلك  
لم يصر مستطيعا ، وإن كان الباذل ابنه ، وهو صحيح لما  
تقدم ، إذا قوله عليه السلام في جواب ما يوجب الحج ؟ : قال  
« الزاد والراحلة » [ أي ملك الزاد والراحلة ]<sup>(١)</sup> انتهى .

( الثاني والثالث ) : العقل والبلوغ فلا يجب الحج على  
مجنون ولا صبي .

١٤١١ - لما روى ابن عباس قال : أتى عمر رضي الله عنه بمجنونة قد  
زنت ، فاستشار فيها أناسا ، فأمر بها عمر أن ترجم ، فمر بها  
علي بن أبي طالب فقال : ما شأن هذه ؟ قالوا : مجنونة بني  
فلان زنت ، فأمر بها أن ترجم . فقال : ارجعوا بها . فقال :  
يأمر المؤمنين إن القلم مرفوع عن ثلاثة ، عن المجنون حتى  
يبرأ ، وفي رواية حتى يفيق ، وعن النائمت حتى يستيقظ ، وعن  
الصبي حتى يعقل . فقال : بلى . قال : فما بال هذه ؟ قال :  
لا شيء . قال : [ فأرسلها ] . فأرسلها عمر قال : فجعل  
يكبر ، وفي رواية قال له : أو ماتذكر أن رسول الله ﷺ قال ..  
وذكر الحديث وفيه : وقال : « عن الصبي حتى يحتلم » رواه أبو  
داود .<sup>(٢)</sup>

(١) سقط من : (ع) .

(٢) هو في سنة برقم ٤٣٩٩ من طرق عن الأعمش عن أبي ظبيان ، عن ابن عباس ، قال : أتى عمر  
بمجنونة قد زنت ، فأمر أن ترجم ، فمر بها علي فأخبروه ، فقال : ارجعوا بها ، فقال : يأمر  
المؤمنين أما علمت أن القلم قد رفع عن ثلاثة إلخ ، ثم رواه برقم ٤٤٠١ ، ٤٤٠٣ بلفظ « وعن الصبي  
حتى يحتلم » وسكت عنه أبو داود ، والمنذري في تهذيبه ٤٢٣٧ ورواه أحمد ١١٦/١ ، ١١٨ ، ١٤٥ =

( الشرط الرابع ) : الحرية ، ويأتي في كلام الخرقى إن شاء الله تعالى .

( الشرط الخامس ) : الإسلام ، وكأن الخرقى إنما ترك هذا الشرط لوضوحه ، إذ جميع العبادة لا يجب<sup>(١)</sup> على كافر أداؤها ، ولا قضاؤها إذا أسلم ، وإنما معنى توجه الخطاب إليه ترتب<sup>(٢)</sup> ذلك في ذمته فيسلم ويفعل ، وفائدة ذلك العقاب في الآخرة ، نعم اختلف فيما إذا وجد المرتد الاستطاعة في زمن الردة ، ثم أسلم وفقدت ، هل يجب عليه الحج بناء [ على أنه ] في حكم المسلم حيث التزم<sup>(٣)</sup> حكم الإسلام ، أو لا يجب عليه ، بناء [ على أنه ] في حكم الكافر الأصلي ، وإسلام يجب ما قبله ؟ فيه روايتان أشهرهما الثاني ، انتهى .

فظاهر كلام الخرقى أنه لا يشترط لوجوب الحج غير ما ذكر ، وهذا إحدى الروايتين ، وإليها ميل أبي محمد ، لظاهر إطلاق الكتاب والسنة ، وهو قوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ الآية ، وقول النبي ﷺ « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا »<sup>(٤)</sup> وأصرح من هذا لما سئل النبي ﷺ عن ما يوجب الحج قال « الزاد والراحلة » ولأن إمكان الأداء على قاعدتنا ليس بشرط في وجوب العبادة ، بدليل ما إذا ظهرت

= وصححه أحمد شاكر ، وقد رواه أبو داود ٤٣٩٨ وأبو يعلى ٤٤٠٠ وغيرهما عن عائشة ، وسبق في الصلاة برقم ٣٩٠ وفي الزكاة برقم ١١٧٢ وغيرهما ، ووقع في (م) : ليني فلان زنت فأمر بها عمر أن ترجم ... قال فما شأن هذه .

(١) في (م) : جميع العبادات لا تجب .

(٢) في (ع) : وإنما المعنى . وفي (س) : توجهوا الخطاب له ترتب .

(٣) في (م) : من حيث ألزم .

(٤) تقدم ذكره أول الباب في حديث ابن عمر ، ذكرنا أنه لم يرد فيه « من استطاع إليه سبيلا » في روايات الصحيحين والسنن .

الحائض ، أو بلغ الصبي ، أو أفاق المجنون ، ولم يبق من وقت الصلاة ما يمكن الأداء فيه . ( والرواية الثانية ) : وهي ظاهر كلام ابن أبي موسى ، والقاضي في الجامع : يشترط لوجوب الحج شرطان آخران ،<sup>(١)</sup> سعة الوقت ، وأمن الطريق ، إذ بدونهما يتعذر فعل الحج ، فاشترطا كالزاد والراحلة ، فعلى الأولى هما شرطان للزوم الأداء ، وفائدة الروایتين إذا مات قبل الفعل ، فعلى الأولى يخرج من تركته للوجوب ، وعلى الثانية لا ، لعدمه ، ومعنى سعة الوقت أن يمكنه المسير على العادة في وقت جرت العادة به ، ومعنى تخلية الطريق أن يكون آمناً مما يخاف في النفس ، والبضع ، والمال ، سالماً من خفارة وإن كانت يسيرة ، اختاره القاضي وغيره ، حذاراً من الرشوة في العبادة ، وعن ابن حامد : يجب بذل الخفارة اليسيرة ، هذا نقل أبي البركات ، وأبي محمد في الكافي ، وفي المقنع والمغني والتلخيص : إن لم يجحف بماله لزمه البذل ، لأن ذلك مما يتسامح بمثله .<sup>(٢)</sup>

وحيث وجب الحج فهل تجب العمرة ؟ فيه ثلاث روايات :  
( أشهرها ) وبه جزم جمهور الأصحاب : نعم .

١٤١٢ - لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال « نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج

(١) في (س م) : شرطين آخرين .

(٢) الخفارة لغة الأمانة ، والخفير المعجير ، والإخفار نقض العهد ، والمراد هنا ضريبة مالية يأخذها بعض قطاع الطريق ، مقابل التأمين للدافع ، وقد ذكرت في الهداية ٨٩/١ والمحرر ٢٣٣/١ والكافي ٥١٤/١ والهادي ٥٩ والمقنع ٣٩١/١ والمغني ٢١٩/٣ والشرح الكبير ١٨٧/٣ والإختيارات ١١٥ وإعلام الموقعين ٢٢/٣ والفروع ٢٣٢/٣ وأكثرهم حكوا جوازها عن ابن حامد فقط ، وذكر في الفروع عن الشيخ تقي الدين أبي العباس جوازها عند الحاجة ، وكذا ذكر صاحب المبدع ٩٧/٣ والإنصاف ٤٠٧/٣ والكشاف ٣٥٦/٢ والمطالب ٢٨١/٢ وحاشية الروض ٢٣٢/٣ .

والعمرة » رواه أحمد وابن ماجه ، قال بعض الحفاظ : ورواته ثقات .<sup>(١)</sup>

١٤١٣ - وعن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه أنه أتى النبي ﷺ فقال : إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ، ولا الظعن ، فقال « حج عن أبيك واعتمر » رواه الخمسة وصححه الترمذي ، وقال الإمام أحمد : لا أعلم في وجوب العمرة حديثا أجود من هذا ، ولا أصح .<sup>(٢)</sup>

١٤١٤ - وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاء رجل فقال : يا محمد ما الإسلام ؟ فقال : « الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتحج البيت ، وتعتمر ، وتغتسل من الجنابة ، وتمم الوضوء ، وتصوم رمضان » وذكر باقي

---

(١) هو في مسند أحمد ١٦٥/٦ وسنن ابن ماجه ٢٩٠١ من رواية حبيب بن أبي عمرة عن عائشة بنت طلحة ، عن عائشة أم المؤمنين ، وهكذا رواه الدارقطني ٢٨٤/٢ وابن خزيمة ٣٧٤ والبيهقي ٣٥٠/٤ وابن أبي شيبة كما في الملحق ٧٦ ولم يتبعه أحد منهم ، ورواه الطبراني في الأوسط ١٣٤٥ عن حبيب بن أبي ثابت عن عمرة عن عائشة بلفظ « جهادكن الحج » وهو كذلك عند البخاري ٢٨٧٥ وغيره . ورواه أيضا الدارقطني والبيهقي من طريق ابن سيرين عن عمران بن حطان ، عنها قالت : يا رسول الله على النساء جهاد ؟ قال « نعم الحج والعمرة » وذكره ابن عبد الهادي في المحرر ١١٦ وقال : رواه ثقات . وهو مراد الزركشي ببعض الحفاظ ، ووقع في (م) : لما روت عائشة .

(٢) أبو رزين اسمه لقيط بن عامر بن المنتفق ، صحابي مشهور ، ذكره الحفاظ في الإصابة ٧٥٥٥ ولم يؤرخ وفاته ، وصحح أنه غير لقيط بن صيرة ، والحديث في مسند أحمد ١٠/٤ وسنن أبي داود ١٨١٠ والترمذي ٦٧٧/٣ برقم ٩٣٣ والنسائي ١١١/٥ وابن ماجه ٢٩٦٦ من طريق شعبة عن النعمان بن سالم ، عن عمرو بن أوس ، عن لقيط ، ورواه هكذا الطيالسي ٩٨٠ وابن الجارود ٥٠٠ وابن حبان كما في الموارد ٩٦١ والحاكم ٤٨١/١ والدارقطني ٢٨٣/٢ والبيهقي ٣٥٠/٤ وابن سعد في الطبقات ٥/٥١٨ والطبراني في الكبير ١٩/٢٠٣ برقم ٤٥٧ وابن جرير في التفسير برقم ٣٢٢٣ وقال الترمذي : حسن صحيح . وسكت عنه أبو داود ، وذكر المنذري في تهذيبه ١٧٣٦ تصحيح الترمذي وكلام أحمد الذي ذكره الشارح ، وأقر ذلك ، وروى البيهقي كلام أحمد بسنده عن مسلم ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، ووقع في (م) : إن أبي شيخا كبيرا .

الحديث ، وأنه قال « هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » رواه الدارقطني ، وقال : هذا إسناد صحيح ثابت .<sup>(١)</sup>

١٤١٥ - وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما : إنها لقريئة الحج في كتاب الله .<sup>(٢)</sup> يشير إلى قوله سبحانه ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ .

١٤١٦ - والظاهر أن الصبي بن معبد فهم ذلك [ أيضا ] وأقره عمر رضي الله عنه عليه حيث قال لعمر : يا أمير المؤمنين إني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي ، فأهللت بهما ، فقال عمر : هديت لسنة نبيك محمد ﷺ ، رواه أبو داود والنسائي .<sup>(٣)</sup> ( والرواية الثانية ) : لا تجب .

١٤١٧ - لما روي [ عن ] جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل عن

(١) هو حديث جبريل المشهور ، عند مسلم وأهل السنن ، وهذه الرواية في سنن الدارقطني ٢٨٢/٢ من طريق يحيى بن يعمر عن ابن عمر ، وهكذا في صحيح ابن خزيمة ٣٠٦٥ وسنن البيهقي ٣٤٩/٤ مقتصرين على أول الحديث ، ورواه ابن حبان كما في الموارد ١٦ مطولا وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٤٧/٣ ونقل عن صاحب التنقيح قال : الحديث مخرج في الصحيحين : ليس : وتعتبر . وهذه الزيادة فيها شذوذ . اهـ .

(٢) هذا الأثر علقه البخاري كما في الفتح ٥٩٧/٣ ووصله الشافعي كما في الأم ١١٣/٢ عن ابن عينة ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس عنه ، وكذا رواه البيهقي ٣٥١/٤ وعزاه الحافظ في الفتح لسعيد بن منصور ، ولابن أبي شيبة في الجزء الجديد ٢٢١ عنه : العمرة الحج الأصغر ، وفي (ع) : إنها القريئة في الحج .

(٣) الصبي ذكره الحافظ في التهذيب ، فقال : الصبي بن معبد التغلبي الكوفي ، روى عن عمر في الجمع بين الحج والعمرة ... ذكره ابن حبان في الثقات ... وقال مسلمة بن القاسم : تابعي ثقة ، رأى عمر بن الخطاب وعمامة أصحاب النبي ﷺ . ولم يذكر وفاته ، وهذا الحديث في سنن أبي داود ١٧٩٩ والنسائي ١٤٦/٥ من طريق أبي وائل ، قال : قال الصبي بن معبد : كنت رجلا أعرابيا ، فذكره مطولا ، وكذا رواه الحميدي ١٨ وابن خزيمة ٣٠٦٩ والبيهقي ٣٥٤/٤ عن أبي وائل به ، وفيه أنه وجد الحج والعمرة مكتوبين عليه ، فأهل بهما جميعا ، فأقره على ذلك عمر بن الخطاب ، وقد رواه أحمد ١٤/١ ، ٢٥ عن أبي وائل ، وفيه أنه أسلم فأراد أن يجاهد فقبل له : أحججت ؟ فقال : لا . فقبل : حج واعتمر . فأهل بهما جميعا ، فقال له عمر : هديت لسنة نبيك . ورواه ابن حبان كما في الموارد ٩٨٥ وابن ماجه ٢٩٧٠ وليس عندهما محل الشاهد ، ورواه الطبراني في الصغير ١٩٢/١ والأوسط ١٧٤٦ من طريق أخرى عنه أنه أهل بحج وعمرة ، فذكر ذلك لعمر فقال : هديت لسنة نبيك . وفي (ع) : مكتوبتين .

العمرة : واجبة هي ؟ قال « لا ، وأن تعتمر فهو أفضل » رواه أحمد وضعفه ، والترمذي وصححه<sup>(١)</sup> .

( والرواية الثالثة ) : تجب إلا على أهل مكة ، وهذا المذهب عند أبي محمد في المغني<sup>(٢)</sup> إذ ركن العمرة ومعظمها هو الطواف ، وهو حاصل منهم .

١٤١٨ - قال أحمد : كان ابن عباس يرى العمرة واجبة ، ويقول : يأهل مكة ليس عليكم عمرة ، إنما عمرتكم الطواف بالبيت .<sup>(٣)</sup> والله أعلم .

(١) هو في مسند أحمد ٣/٣١٦ ، ٣١٧ وسنن الترمذي ٣/٦٧٩ برقم ٩٣٥ من طريق الحجاج بن أرطاة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، ورواه أيضا ابن خزيمة ٣٠٦٨ وابن أبي شيبة في الجزء الجديد ٢٢٠ والدارقطني ٢/٢٨٥ وأبو يعلى ١٩٣٨ والبيهقي ٤/٣٤٨ وابن جرير في التفسير ٣٢٢٥ وأبو نعيم في الحلية ٨/١٨٠ والخطيب في تاريخ بغداد ٨/٣٣ والطبراني في الصغير ٢/٨٩ وقال أبو نعيم : غريب من حديث محمد ، لم يروه عنه إلا الحجاج ، وقال ابن القيم في حاشية تهذيب السنن ٢/٣٣٣ : وقد نوقش الترمذي في تصحيحه ، فإنه من رواية الحجاج بن أرطاة ، وقد ضعف ، ولو كان ثقة فهو مدلس كبير ، وقد قال : عن محمد . لم يذكر سماعا ، ولا ريب أن هذا قادح في صحة الحديث . اهـ ولم أجد تضعيف أحمد ، وقد رواه البيهقي من طريق ابن جريج ، عن ابن المنكدر عن جابر موقوفا ، وقال : هذا هو المحفوظ ، ورواه قبل ذلك عن عبيد الله بن المغيرة ، عن أبي الزبير عن جابر ، مرفوعا ، وقال : تفرد به عن أبي الزبير ، وإنما يعرف هذا المتن بالحججاج بن أرطاة . اهـ ورواه ابن عدي عن أبي عصمة وهو ضعيف عن ابن المنكدر به وذكر الحفاظ في التلخيص ٩٦٢ عن الترمذي أنه لم يزد على تحسينه إلا في رواية الكروخي ، وعن النووي قال : لا يفتخر بتصحيح الترمذي ، فقد اتفق الحفاظ على تضعيفه ، وأفرط ابن حزم فقال : إنه مكذوب باطل . اهـ .

(٢) ذكر أبو محمد في المغني ٣/٢٢٣ رواية الوجوب ومن قال بها ، ثم رواية عدم الوجوب ، ثم ذكر الأدلة على وجوبها ، وأجاب عن أدلة الرواية الثانية ، ثم ذكر في الفصل بعده أن أهل مكة لا عمرة عليهم نص عليه أحمد ، وذكر من قال به من السلف ووجه ذلك ، وقد علق بهامش (ع) نقلا عن نسخة بخط المصنف ما نصه : ما قال : إنه المذهب ، ولكن كلامه يدل على ذلك .

(٣) روى ابن أبي شيبة ٤/٨٧ عن ابن عباس قال : لا يضركم بأهل مكة أن لا تعتمروا ، فإن أبيتم فاجعلوا بينكم وبين الحرم بطن الوادي . وروى أيضا ٤/٨٨ عن عطاء قال : ليس على أهل مكة عمرة ، قال ابن عباس : أنتم بأهل مكة لا عمرة لكم ، إنما عمرتكم الطواف ، فمن جعل بينه وبين الحرم بطن الوادي فلا يدخل مكة إلا بإحرام . وروى الدارقطني ٢/٢٨٤ عن عطاء عن ابن عباس

قال : فإن كان<sup>(١)</sup> مريضاً لا يرجى برؤه ، أو شيخاً لا يستمسك على الراحلة ، أقام من يحج عنه ويعتمر .

ش : هذان شرطان لوجوب المباشرة<sup>(٢)</sup> بلا ريب ، حذاراً من تكليف ما لا يطاق ، أو حصول الضرر المنفي شرعاً ، وإذا عدا وبقيّة الشروط موجودة فيه ، ووجد ما لا فاضلاً عن حاجته المعتبرة ، وافياً بنفقة راكب ، وجب عليه أن يقيم من يحج عنه ويعتمر من بلده ، لما تقدم من حديث أبي رزين .

١٤١٩ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة من خثعم قالت : يارسول الله إن أبي أدركته فريضة الله في الحج شيخاً كبيراً ، لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره ، قال « فحجي عنه » رواه الجماعة .<sup>(٣)</sup>

= قال : الحج والعمرة فريضتان على الناس كلهم إلا أهل مكة ، فإن عمرتهم طوافهم ، فإن أبوا فليخرجوا إلى التعيم ، ثم يدخلونها محرمين . وابن جرير في التفسير برقم ٣٥٠٥ عن قتادة قال : ذكر لنا أن ابن عباس كان يقول : يأهل مكة إنه لا متعة عليكم .. إنما يقطع أحدكم وادياً ثم يهل بعمرة .

(١) في (س م) : ومن كان .

(٢) في (م) : شرطان للمباشرة . وفي (ع) : لوجود المباشرة .

(٣) هو في صحيح البخاري ١٥١٣ ومسلم ٩٧/٩ وسنن أبي داود ١٨٠٩ والترمذي ٦٧٤/٣ برقم ٩٣٢ والنسائي ١١٨/٥ وابن ماجه ٢٩٠٧ ومسند أحمد ٢١٢/١ ، ٢٥١ ولقظه عند البخاري ومسلم : عن ابن عباس قال : كان الفضل رديف رسول الله ﷺ فجاءت امرأة من خثعم فقالت : يارسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً ، لا يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال « نعم » وذلك في حجة الوداع ، وجعله الترمذي عن ابن عباس عن أخيه الفضل ، وقد رواه مسلم ٩٨/٩ وأحمد ٢١٢/١ وابن ماجه ٢٩٠٩ والطبراني في الكبير ٢٨٢/١٨ برقم ٧٢٠ - ٧٣٥ والأوسط ١٤١ ، ٢٣٦ وغيرهم عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل ، كرواية ابن عباس ، ورواه النسائي ١١٩/٥ والطحاوي في مشكل الآثار ٣/٢١٩ عن سليمان بن يسار عن الفضل به ، وفي رواية لأحمد وغيره : أن رجلاً سأل النبي ﷺ إلخ ، وقال الترمذي : وفي الباب عن علي وبرددة ، وحسين ابن عوف ، وأبي رزين العقيلي ، وسودة وابن عباس ، وروي عن ابن عباس أيضاً عن سنان بن عبد الله الجهني عن عمته عن النبي ﷺ ، وروي عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، فسألت محمداً عن هذه الروايات ، فقال : أصح شيء في هذا ما روى ابن عباس عن الفضل ، عن النبي ﷺ ، ويحتمل أن ابن =

١٤٢٠ - وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال : جاء رجل [ من خثعم ] إلى رسول الله ﷺ فقال : إن أبي أدركه الإسلام وهو شيخ كبير ، لا يستطيع ركوب الرجل ، والحج مكتوب عليه ، فأحج عنه ؟ قال « أنت أكبر ولده ؟ » قال : نعم . قال « أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته [ عنه ] أكان ذلك يجزيء عنه ؟ » قال : نعم . قال « فحج عنه » رواه أحمد والنسائي بمعناه ،<sup>(١)</sup> فأخبره عليه الصلاة والسلام بأن الحج مكتوب عليه وفريضة<sup>(٢)</sup> على من هذا حاله ، ولم ينكر ذلك ، وإذا وجب وجبت النيابة لتبرأ الذمة .

ومفهوم كلامه أن المريض المرجو البرء ليس له الاستنابة ، و[ كذلك ] الصحيح بطريق الأولى ، وهو كذلك في الفرض ، أما في النفل فالمريض له الاستنابة ، والصحيح<sup>(٣)</sup> فيه روايتان ،

= عباس سمعه من الفضل وغيره . ورواه الطبراني في الكبير ١٠٧٤٨ ، ١١٢٠٠ ، ١١٣٢٣ ، ١١٤٠٩ من طرق عن ابن عباس به إلخ ؛ و ( خثعم ) بطن من أثمار ، من أراشن من القحطانية ، وبلادهم بسروات اليمن والحجاز ، إلى تبالة ، وقد افترقوا بعد الفتح ، فلم يبق منهم في مواطنهم إلا القليل ، ويقدم الحجاج منهم في كل سنة ، وهم المعروفون بين أهل الموسم بالمسرات ، قاله في نهاية الأرب .

(١) هو في مسند أحمد ٥/٤ وسنن النسائي ١١٧/٥ عن جرير عن منصور ، عن مجاهد ، عن يوسف بن الزبير ، عن عبد الله بن الزبير ، ولفظ النسائي : فقال : إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الركوب ، وأدركته فريضة الله في الحج ، فهل يجزيء أن أحج عنه ؟ الخ ، وقد رواه أحمد ٤٢٩/٦ من طريق منصور عن مجاهد ، عن مولى لابن الزبير ، يقال له يوسف بن الزبير بن يوسف ، عن ابن الزبير ، عن سودة بنت زمعة ، قالت : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : إن أبي شيخ كبير لا يستطيع أن يحج ، إلخ وذكره ابن أبي حاتم في العلل ٨٣٨ من طريق الثوري عن منصور ، عن مجاهد عن يوسف بن ماهد ، عن ابن الزبير ، ونقل عن أبيه قال : ليس في شيء من الحديث « أكبر ولد أبيك » غير هذا الحديث اهـ . ورواه البيهقي ٣٢٩/٤ من طريق جرير به ، ثم ذكر رواية عبد العزيز بن عبد الصمد عن منصور عن مجاهد ، وهو حديث سودة المذكور ، ثم قال : وأرسله الثوري عن منصور ، والصحيح عن مجاهد عن يوسف بن الزبير ، عن ابن الزبير عن النبي ﷺ .

(٢) في (م) : بالحج مكتوب . وفي (س) : مكتوب وفريضة .

(٣) في (م) : وكذلك الصحيح .

( الجواز ) بشرط أن يحج الفرض ، نظرا إلى أن الحج لا يلزمه بنفسه ، أشبه المعضوب ، ( وعدمه ) لأنه يقدر على الحج بنفسه ، فلم يجوز أن يستتیب<sup>(١)</sup> فيه كالفرض هذه طريقة أبي محمد في المغني ، وطريقة صاحب التلخيص ، وابن حمدان في الصغرى جريان الروايتين فيهما .

( تنبيهان ) : [ أحدهما ] : حكم المحبوس حكم المريض المرجو البرء .

( الثاني ) : لو لم يجد العاجز من ينوب ، فقال أبو محمد : قياس المذهب أنه يبنى على الروايتين في إمكان المسير ، هل هو شرط للوجوب ، أو للزوم الأداء ؟ فعلى الأول : لا يجب عليه شيء ، وعلى الثاني : يثبت الحج في ذمته ، والله أعلم .

قال : وقد أجزأ عنه وإن عوفي .

ش : إذا أقام المعضوب من يحج عنه فإنه يجزيء [ عنه ] ذلك وإن عوفي ، لأنه أتى بالمأمور به ، فيخرج عن العهدة ،<sup>(٢)</sup> كما لو لم يبرأ ، إذ الشارع إنما يكلف العبد بما [ في ] ظنه واجتهاده ، لا بما لا اطلاع له عليه .

واعلم أن هذا له ثلاث حالات : ( إحداها ) بريء بعد فراغ النائب ، فيجزئه بلا ريب عندنا ، ( الحالة الثانية ) بريء قبل إحرام النائب ، فلا يجزئه بلا ريب ، للقدرة على المبدل قبل

---

(١) قال في الهداية ١/٨٩ : ويجوز لمن يقدر على الحج بنفسه أن يستتیب في حج التطوع ، وعنه لا يجوز . اهـ وذكر نحو ذلك في المحرر ١/٢٣٤ والمغني ٣/٢٢٠ والكافي ١/٥١٥ وغيرها .  
(٢) في (م) : إذا أقام المعصوم .... فيخرج من العهدة .

الشروع في البدل ، أشبه المتيمم إذا وجد الماء قبل الدخول في الصلاة ، ( الحالة الثالثة ) : بعد شروع النائب وقبل الفراغ ، فقال أبو محمد : ينبغي أن لا يجزئه ، وهو أظهر الوجهين عند أبي العباس ، كالتيمم إذا وجد الماء في الصلاة ( والثاني ) - وهو احتمال لأبي محمد في المغني ، واختاره صاحب الوجيز - يجزئه كالمتمتع إذا شرع في الصوم ثم قدر على الهدي ، <sup>(١)</sup> والله أعلم .

قال : وحكم المرأة إذا كان لها محرم كحكم الرجل .

ش : المذهب المشهور المعروف أن المرأة لا تسافر للحج إلا مع ذي محرم .

١٤٢١ - لما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا فوق ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعها أبوها ، أو أخوها ، أو زوجها [ أو ابنها ] أو ذو محرم منها » رواه أبو داود والترمذي ، ومسلم ، والبخاري نحوه . <sup>(٢)</sup>

(١) قال في المغني ٢٢٩/٣ : فأما إن عوفي قبل فراغ النائب من الحج فنبغي أن لا يجزئه الحج ... ويحتمل أن يجزئه كالمتمتع إلخ . وذكر المسألة في الكافي ٥١٥/١ وقال في حاشية المقنع ٣٩١/١ : والثاني لا يجزئه ، وهو أظهر عند الشيخ تقي الدين اهـ وذكر نحو ذلك في المبدع ٦٩/٣ وقال في الإنصاف ٤٠٥/٣ : وقيل : لا يجزئه ، وهو أظهر الوجهين عند الشيخ تقي الدين إلخ ، ولم أجد لأبي العباس وهو الشيخ تقي الدين كلاما في هذه المسألة التي نقلوها عنه ، ولم يذكره ابن مفلح في الفرع ٢٤٦/٣ ولا صاحب الاختيارات ، والظاهر أنه ذكر ذلك في شرح العمدة أو غيره .

(٢) هو في صحيح مسلم ١٠٤/٩ وسنن أبي داود ١٧٢٦ والترمذي ٣٣١/٤ برقم ١١٧٨ من طرق عن قرعة عن أبي سعيد ، وعن أبي صالح عن أبي سعيد ، ورواه أيضا أحمد ٣/٣ ، ٥٤ ، ٦٤ وابن ماجه ٢٨٩٨ والدارمي ٢٨٨/٢ وغيرهم ، ورواه البخاري ٥٨٦ ، ١٨٦٤ ، ١٩٩٥ وعنده « لا تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم » .

- ١٤٢٢ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « لا تسافر المرأة ثلاثا إلا ومعها ذو محرم » متفق عليه .<sup>(١)</sup>
- ١٤٢٣ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها رجل ذو حرمة منها » رواه مسلم ، وأبو داود ورواه البخاري والترمذي وقالوا « أن تسافر يوما وليلة » ولأبي داود في رواية « بريدا »<sup>(٢)</sup> .
- ١٤٢٤ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يخاطب يقول « لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم » فقام رجل فقال : يا رسول الله إن امرأتي خرجت حاجة ، وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا . قال « فانطلق فحج مع امرأتك » متفق عليه .<sup>(٣)</sup> وهذا معنى دخول سفر الحج في العموم .

(١) هو في صحيح البخاري ١٠٨٦ ومسلم ١٠٢/٩ عن نافع عنه ، وهو لبقية الجماعة ، ووقع في (م) : أنه قال .

(٢) هو في صحيح مسلم ١٠٧/٩ عن المقبري عن أبي هريرة ، وعن أبي صالح عن أبي هريرة ، بلفظ « مسيرة ليلة » وفي رواية « مسيرة يوم » وفي لفظ « مسيرة يوم وليلة » وفي رواية « أن تسافر ثلاثا » وهو عند ابن عدي ١٢٨٦ عن سهيل عن أبيه بلفظ « لا تسافر المرأة مسيرة ثلاثة أيام » الخ وهو عند أبي داود ١٧٢٣ ، ١٧٢٤ بذكر ليلة ، أو يوم وليلة ، وكذا رواه ابن ماجه ٢٨٩٩ وأحمد ٢/٢٥٠ ، ٣٤٠ ، ٤٢٣ ، ٤٣٧ ، ٤٤٥ ، ٤٩٣ ، ٥٠٦ بلفظ « مسيرة يوم واحد » وفي رواية « مسيرة ليلة » وكذا رواه الطحاوي في الشرح ١١٣/٢ وغيره ، ورواه البخاري ١٠٨٨ والترمذي ٣٣٤/٣ برقم ١١٧٩ بلفظ « مسيرة يوم وليلة » وكذا رواه أحمد ٢/٢٣٦ وغيره ، ولفظ البريد عن أبي داود ١٧٢٥ ، والخام ١/٤٤٢ والطحاوي في الشرح ١١٢/٢ وقال الخاتم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ ، وواقفه الذهبي ، والبريد أربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل أربعة آلاف ذراع ، قاله في النهاية .

(٣) هو في صحيح البخاري ١٨٦٢ ومسلم ١٠٩/٩ وأخرجه غيرهما ، وذكر النووي في شرح مسلم ١٠٣/٩ روايات الأحاديث في هذا الباب ، ثم قال : اختلاف هذه الألفاظ لاختلاف السائلين ، واختلاف المواطن ، وليس في النهي عن الثلاثة تصريح بإباحة اليوم والليلة أو البريد ... فالحاصل أن كل ما يسمى سفرا انتهى عنه المرأة بغير زوج أو محرم ، سواء كان ثلاثة أيام ، أو يومين ، أو يوما ، أو بريدا أو غير ذلك .

وعن أحمد رحمه الله جواز ذلك في الفريضة ، قال : أما في حجة الفريضة فأرجو أنها تخرج إليها مع النساء<sup>(١)</sup> ومع كل من أمته ، وأما في غيرها فلا ، لأنه عليه السلام فسر الإيجاب بالزاد والراحلة ، وهذه واجدتهما ، ولأنه سفر واجب ، فلم يشترط له المحرم كسفر الهجرة<sup>(٢)</sup> ، وأجيب بأن ما تقدم أخص ، وفيه زيادة ، وهو أكثر رواة ، وأصح بلا ريب ، وسفر الهجرة محل ضرورة ، فلا يقاس عليه<sup>(٣)</sup> غيره .

وبالجملة لا تفريع ولا عمل على هذه الرواية ، أما على المذهب فيشترط المحرم لمسافة القصر فما زاد ، وفي اشتراطه لما دونها روايتان : ( أشهرهما ) : الاشتراط ، ولعل مبناهما اختلاف الأحاديث ، وقد أشار أحمد إلى هذا فقال :

١٤٢٥ - أما أبو هريرة فيقول : يوم وليلة . ويروى عن أبي هريرة « لا تسافر سفرا » أيضا<sup>(٤)</sup> ، وأما حديث أبي سعيد فيقول « ثلاثة أيام » قيل له : ما تقول أنت : قال : لا تسافر قليلا ولا كثيرا إلا مع ذي محرم<sup>(٥)</sup> . وعلى هذا فيجمع بين الأحاديث بأن النبي ﷺ قال ذلك في مواطن مختلفة ، بحسب أسئلة ، فحدث كل بما

(١) ليس في (ع) : قال أما في حجة الفريضة . ووقع في (م) : في حجة الفرض فخرج إليها مع النساء . وفي (ع) : تخرج مع النساء .

(٢) يعني أنه يلزمها أن تخرج مهاجرة إلى بلد الإسلام ، ولو بدون محرم لتأمين الفتنة ، وتسلم على دينها ، قال في المغني ٢٣٧/٣ : ولأنه سفر واجب ، فلم يشترط له المحرم ، كالمسلمة إذا تخلصت من أيدي الكفار . ووقع في (م) : يشترط فيه المحرم كسفر الهجرة محل ضرورة .

(٣) في (م) : فلا يقاس على غيره .

(٤) تقدم ذكر مواضعه عن أبي هريرة ، والرواية الثانية في صحيح مسلم ١٠٨/٩ لكنها في حديث أبي سعيد بلفظ « أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام » إلخ ، وهكذا وقع عند أبي داود ١٧٢٦ والترمذي ٣٣١/٤ برقم ١١٧٨ والدارمي ٢٨٨/٢ وأحمد ٥٤/٣ ولم أجده في روايات حديث أبي هريرة .

(٥) هذا تمام كلام أحمد ، اختار فيه نهيا عن قليل السفر وكثيره مع غير المحرم ، ووقع في (س) : لا تسافر سفرا قليلا . وفي (م) : إلا ومعها محرم .

سمع ، وإن كان واحدا فحدث بها مرات على حسب ما سمعها ، أو يقال : المراد بالليلة مع اليوم ،<sup>(١)</sup> وذلك إشارة إلى مدة الذهاب .

١٤٢٦ - وقد روي في الصحيح « يومان »<sup>(٢)</sup> فيكون إشارة إلى مدة الذهاب والرجوع ، ورواية « الثلاث »<sup>(٣)</sup> إشارة إلى مدة الذهاب ، والرجوع ، واليوم الذي يقضي فيه الحاجة ، أو يقال : هذا كله تمثيل للعدد القليل ، فاليوم الواحد [ أول العدد وأقله ، والاثنتان أول الكثير<sup>(٤)</sup> وأقله ، والثلاث أول الجمع وأقله ، فأشار - والله أعلم - إلى أن مثل هذا ]<sup>(٥)</sup> في قلة الزمن لا تسافره إلا مع ذي محرم ، فكيف بما فوقه .<sup>(٦)</sup> انتهى .

وهل المحرم شرط للوجوب ، وهو ظاهر كلام الخرقى ، أو للزوم الأداء ؟ فيه روايتان .

والمحرم زوج المرأة ومن تحرم عليه على التأيد<sup>(٧)</sup> بنسب أو سبب مباح ، قال أبو محمد متابعة لكثير من الأصحاب<sup>(٨)</sup> : فيخرج زوج الأخت ونحوها ، إذ تحريمها [ عليه ] ليس على

(١) في (س) : فحدث بكل ما سمع . وفي (م) : باليوم مع الليلة .

(٢) كما عند البخاري ١٩٩٥ ومسلم ١٦/٩ وغيرهما في حديث أبي سعيد .

(٣) وقعت في حديث ابن عمر ، وفي بعض روايات حديث أبي سعيد ، وأبي هريرة في الصحيحين وغيرهما .

(٤) في (س) : أو يقال كان تمثيلا .... كاليوم الواحد ... أول الكثير .

(٥) في (ع) : على أن هذا .

(٦) ذكرنا قريبا كلام النووي في الجمع بين الروايات في هذا الباب ، وقد ذكر ذلك الحافظ في الفتح ٧٥/٤ ونقل عن المنذري قال : يحتمل أن يقال : إن اليوم المفرد والليلة المفردة بمعنى اليوم والليلة ، وأن يكون عند جمعها أشار إلى مدة الذهاب والرجوع ، وعند إفرادها أشار إلى قدر ما تقضي فيه الحاجة ، ويحتمل أن هذا كله تمثيل لأوائل الأعداد إلخ .

(٧) في (م) : عليه بالتأيد .

(٨) في (ع) : قال أبو محمد متابعة الكثير . وفي (م) : من الصحابة .

التأييد ، وكذلك عبد المرأة ، لا يكون محرما لسيدته على المذهب المشهور والمجزوم به عند الأكثرين ، منهم أبو محمد ، وصاحب التلخيص لذلك .

١٤٢٧ - وقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ « سفر المرأة مع عبدها ضيعة » [ رواه سعيد <sup>(١)</sup> ] ( وعن أحمد ) - وزعم القاضي في شرح المذهب أنه المذهب - أنه محرم لها ، لأنه يباح له النظر إليها ، أشبه ذا رحمها ، ويخرج الزاني والواطيء بالشبهة لا يكون محرما للمزني بها ، والموطوءة بشبهة ، لعدم إباحة السبب ، هذا المذهب المنصوص ، وقيل : بل هو محرم لها ، نظرا للتحريم المؤبد ، وقيل - ويحكي عن ابن عقيل - : تحصل المحرمية في وطء الشبهة [ دون الزنا ، لعدم وصف وطء الشبهة <sup>(٢)</sup> ] بالتحريم ، وهو ظاهر

(١) هو ابن منصور ، ولم يطبع هذا الموضع من سنته ، وقد رواه البزار كما في الكشف ١٠٧٦ من طريق إسماعيل بن عياش ، حدثنا بزيع أبو عبد الله ، عن نافع عن ابن عمر فذكره مرفوعا ، ثم قال : لا نعلمه مرفوعا إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم حدث عن بزيع إلا إسماعيل . اهـ وذكره في مجمع الزوائد ٢١٤/٣ وعزاه أيضا للطبراني في الأوسط ، وفيه بزيع بن عبد الرحمن ، ضعفه أبو حاتم ، وبقية رجاله ثقات اهـ وذكره الحافظ في الفتح ٧٧/٤ لسعيد ، قال : لكن في إسناده ضعف ، وقد احتج به أحمد وغيره . اهـ .

(٢) سقطت كلمة الوصف من نسخ الشرح ، فاحتل الكلام ، وقد دل على هذا المعنى كلام الأصحاب ، قال في المغني والشرح الكبير ١٩٣/٣ : وأما أم الموطوءة بشبهة ، أو المزني بها أو ابنتها فليس بمحرم لهما ، وعنه أنه محرم ، والأول أولى ، لأن تحريمها بسبب غير مباح ، فلم يثبت به حكم المحرمية . وقال في الكافي ٥١٩/١ : ومن حرمت عليه بسبب محرم كالتزنا أو وطء الشبهة فليس بمحرم ، لأن تحريم ذلك بسبب غير مشروع ، فأشبهه التحريم باللعان ، وقال في الفروع ٢٣٨/٣ : ولا محرمية بوطء الشبهة أو الزنا ، فليس بمحرم لأم الموطوءة وابنتها ، لأن السبب غير مباح ، لأن المحرمية نعمة ، فاعتبر إباحة سببها ، وعنه : بلى ، واختاره في الفصول في وطء الشبهة لا الزنا ، والمراد بالشبهة الوطء الحرام مع الشبهة ، كالجارية المشتركة إلخ ، ونقل ذلك في المدع ١٠١/٣ قال : وظاهر كلامهم أن وطء الشبهة لا يوصف بالتحريم ، فيرد على إطلاقه الملاعنة ، فيزداد فيه : سبب مباح لحرمتها ، فإن تحريمها عليه عقوبة وتغليظ لا لحرمتها اهـ . وقال في الإنصاف =

[ ما ] في التلخيص ، قال : لسبب غير محرم . وعدل أبو البركات [ عن هذا كله ] فقال : زوجها ، ومن تحرم عليه أبدا ، لا من تحريمها<sup>(١)</sup> بوطء شبهة أو زنا . فقيل : إنما قال ذلك حذارا من أن يرد عليه أزواج النبي ﷺ ، لأن<sup>(٢)</sup> تحريمهن على المسلمين أبدا بسبب مباح ، وهو الإسلام ، وليسوا بمحارم لهن ، فكان يجب استثناءهن كما استثنى المزماني بها ، فأجيب لانقطاع<sup>(٣)</sup> حكمهن [ فأورد عليه الملاعنة ، ولا جواب عنه .

ويعتبر للمحرم التكليف والإسلام ، نص عليهما ، والبذل للخروج فلو [ <sup>(٤)</sup> امتنع لم يجبر على المذهب ، وعنه : يجب عليه الخروج ، فيقتضي أنه يجبر ، والله أعلم .

قال : فمن فرط فيه حتى توفي ، أخرج عنه من جميع ماله حجة وعمرة .

ش : « من » من أدوات الشرط ، يشمل المذكر والمؤنث ، على المشهور من قولي الأصوليين ، <sup>(٥)</sup> فمن وجب عليه الحج

٤١٣/٣ : وعنه بلى يكون محرما ، وهو قول في شرح الزركشي ، واختاره ابن عقيل في الفصول ، في وطء الشبهة لا الزنا ، وهو ظاهر ما في التلخيص ، فإنه قال : بسبب غير محرم ، واختاره الشيخ تقي الدين .

(١) هكذا عبارة أبي البركات في المحرر ٢٣٣/١ ووقع في (ع م) : إلا من تحريمها .

(٢) في (س) : لأنهن .

(٣) قال في الفروع ٢٣٩/٣ : قال شيخنا وغيره : وأزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين في التحريم دون المحرمة ، وفاقا اهـ . وزاد في المبدع ١٠١/٣ : ولا يحتاج إلى استثناءهن لانقطاع حكمهن ، ونقل المرادوي في الإنصاف ٤١٤/٣ قول صاحب المحرر ، وكلام الزركشي بعده إلى قوله : ولا جواب عنه . ووقع في النسخ : بمحارم لهن ، فأورد عليه فكان إلخ ، وصححناه من الإنصاف .

(٤) السقط من (م) : كالمعتاد ، وفي (س) : نص عليها . وفي (ع) : والبذل المخروج .

(٥) قال في روضة الناظر وشرحها ٢٢٣/٢ : وألفاظ العموم خمسة أقسام - إلى أن قال - : ( القسم

الثالث ) أدوات الشرط ( كمن ) فيمن يعقل ، و ( ما ) فيما لا يعقل ، إلخ وقال في شرح الكوكب المنير ص ١٧٢ : فتعم ( من ) الشرطية المؤنث ، لقوله تعالى ﴿ ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو =

من الرجال والنساء ، ولم يحج حتى مات ، وجب أن يحج عنه ، ويعتمر إن قلنا بوجوب العمرة ، وهو المذهب .

١٤٢٨ - لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : أتى رجل النبي ﷺ فقال : إن أختي نذرت أن تحج ، وإنها ماتت ، فقال النبي ﷺ « لو كان عليها دين أكنت قاضيه ؟ » قال : نعم . قال « فاقض الله فهو أحق بالقضاء » وفي رواية : أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن أمتي نذرت أن تحج ، فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟ قال « حجي عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ » قالت : نعم . قال « اقضوا الله فالله أحق بالوفاء » متفق عليه .<sup>(١)</sup>

١٤٢٩ - وله أيضا قال : أتى [ رجل ] النبي ﷺ فقال : إن أبي مات

= أنثى ﴿ ولقوله تعالى ﴿ ومن يقنت منكن لله ورسوله ﴾ ولقول النبي ﷺ « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه » قالت أم سلمة : فكيف يصنع النساء بذيولهن . إلخ ، وفي (م) : يشمل مذكر ومؤنث .

(١) كذا عزاه الشارح للصحيحين ولم يروه مسلم ، وإنما روى حديث الفضل في الختمية وقد سبق ، أما هذا الحديث فاللفظ الأول للبخاري ٦٦٩٩ والنسائي ١١٦/٥ وابن أبي شيبة في الجزء الملحق ٣٨٤ من طريق أبي بشر ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، ورواه ابن الجارود ٥٠١ من طريق جعفر بن إياس عن ابن جبير ، وأما اللفظ الثاني فرواه البخاري ١٨٥٢ ، ٧٣١٥ عن أبي بشر به ورواه النسائي ١١٦/٥ من طريق أبي التياح قال : حدثني موسى بن سلمة الهذلي ، أن ابن عباس قال : أمرت امرأة سنان بن سلمة الجهني أن يسأل رسول الله ﷺ أن أمها ماتت ولم تحج ، أفيجزي عن أمها أن تحج عنها ، قال « نعم ، لو كان على أمها دين فقضته عنها لم يكن يجزي عنها ؟ فلتحج عن أمها » ورواه ابن أبي شيبة في الملحق ٤٢٣ عن سماك عن عكرمة بنحوه ، ولم أجد الحديث لبقية الستة ، وذكره المزني في تحفة الأشراف ٥٤٥٧ ولم يعزه لغيرهما ، وقد رواه أحمد ٢٣٩/١ عن أبي بشر باللفظ الأول ، وروى قصة امرأة سنان الجهني ٢٤٤/١ ، ٢٧٩ من طريق أبي التياح بنحوه ، وقد ذكر الحافظ في الفتح ٨٠/٤ هذا الحديث مما تفرد به البخاري عن مسلم ، وهكذا ذكره أبو البركات في المنتقى برقم ٢٣٢٠ وعزاه للبخاري والنسائي ، ولعل الزركشي تبع ابن الأثير في جامع الأصول ١٧٤٨ حيث عزاه هناك للبخاري ومسلم والنسائي ، لكن المعلق ذكر مواضعه عند البخاري والنسائي ، ولم يذكر أنه لم يجده عند مسلم .

وعليه حجة الإسلام ، أفأحج عنه ؟ قال « رأيت لو أن أباك ترك ديناً عليه أقضيته عنه ؟ » قال : نعم . رواه الدارقطني (١) .

١٤٣ - وعن بريدة قال : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : إن أُمِّي ماتت ولم تحج ، أفأحج عنها ؟ قال « نعم حجي عنها » رواه الترمذي (٢) انتهى . ويحج عنه من جميع ماله ، لأنه دين مستقر ، أشبه دين الآدمي ، فإن اجتمع معه دين آدمي تحاصفاً على المذهب ، لاستواء الحقيقين في الوجوب ، ووجود مرجح لكل منهما ، فدين الله يقدم لعظم (٣) مستحقه ، وقد قال النبي ﷺ « الله أحق بالوفاء » ودين الآدمي لشحه ، وقيل : يقدم دين الآدمي ، للمعنى الثاني .

(١) هو في سننه ٢٦٠/٢ وزاد قال « فأحجج عن أبيك » ولم يتعقبه صاحب التعليق المعنى ، وهو من رواية شريك ، عن ابن أبي ليلى ، عن عطاء عن ابن عباس ، وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن ، قال أحمد : مضطرب . وقال شعبة : ما رأيت أسوأ من حفظه . ووثقه بعضهم كما في الميزان ، وقد رواه الطبراني في الكبير ١١٢٠٠ ، ١١٤٠٩ عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وعن عطاء عنه وقد روى الدارقطني أيضاً ٢٦٠/٢ من طريق خالد بن كثير عن عطاء عن ابن عباس ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الحج عن أبيه قال « أحجج عنه ، ألا ترى لو كان عليه دين » إلخ ، وروى النسائي ١١٨/٥ من طريق الحكم بن أبان ، عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رجل : يا رسول الله إن أُمِّي ماتت ولم يحج ، فأحجج عنه ؟ قال « رأيت لو كان على أبيك دين أكننت قاضيه ؟ قال : نعم . قال : « فدين الله أحق » . ومراد الزركشي بقوله : وله أيضاً . ابن عباس ، والتمتع قوتهم وعنه أيضاً .

(٢) هو في سننه ٣٣٦/٣ ، ٦٧٨ برقم ٦٦٣ ، ٩٣٤ من طريق عبد الله بن عطاء ، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، وقال : حسن صحيح ، لا يعرف إلا من هذا الوجه ، وعبد الله بن عطاء ثقة عند أهل الحديث ، وقد رواه أيضاً مسلم ٢٥/٨ وأبو داود ٢٨٧٧ وأحمد ٣٤٩/٥ ، ٣٥٩ من طريق عبد الله بن عطاء به ، وفيه أنها تصدقت على أمها بجارية ، فقال « وجب أجرك ، وردها عليك الميراث » قالت : فإن أُمِّي كان عليها صوم شهر ، أفأصوم عنها ؟ قال « نعم » وقد رواه النسائي وابن ماجه بدون ذكر الحج ، وذكره ابن أبي حاتم في العلل ٨٤١ عن مروان الغزاري ، عن عبد الله بن حميد ، عن ابن بريدة عن أبيه قال : جاء رجل فقال : إن فريضة الله على أُمِّي في الحج ، إلخ ، وذكر أن مروان أخطأ والصواب عبد الله بن عطاء .

(٣) في (م) : دين الآدمي ... مرجح بكل منهما ، وفي (س) : ترجح لكل منهما ، فدين الله لعظم .

ويجب أن يحج عنه من حيث وجب ، من بلده ، أو من محل يساره ، لتعلق الوجوب من ثم ، والقضاء على وفق الأداء ، نعم لو خرج للحج فمات في الطريق حج عنه من حيث مات ، لأن ما مضى سقط عنه وجوبه ، حتى لو فعل بعض المناسك سقطت عنه ، وفعل [ عنه ] ما بقي ، ولو لم تف تركته بالإخراج من حيث وجب حج عنه<sup>(١)</sup> من حيث يبلغ على المذهب ، لقول النبي ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »<sup>(٢)</sup> (وعنه ) ما يدل على سقوط الحج والحال هذه ، لعدم الإتيان به على الكمال ، وحيث وجب الإتيان به من محل فأتى به من دونه فإن كان دون مسافة القصر أجزأ ، لأنه في حكم القريب ، وإن بلغها فقولان : ( الأجزاء ) ، وهو احتمال لأبي محمد ، كما لو أحرم دون الميقات وهو فرضه ، ( وعدمه ) ، قاله القاضي ، لعدم الإتيان بالواجب .<sup>(٣)</sup>

وقول الخرقى : فمن فرط حتى توفي . لا مفهوم له ، بل من مات بعد وجوب الحج عليه وجب أن يحج عنه بشرطه ، وإن لم يكن فرط ، إذ التمكن من الأداء ليس بشرط في الوجوب ، والظاهر أن الخرقى رحمه الله أشار بهذا إلى أن الحج وجوبه على

(١) في (م) : من حيث وجبت . وفي (س م) : من حيث وجب عنه .

(٢) هذه قطعة من حديث أبي هريرة المشهور ، وهو عند البخاري ٧٢٨٨ ومسلم ١٠٠/٩ ١٠٩/١٦ وقد تقدم برقم ٩٣ .

(٣) ذكرت هذه المسألة في مسائل أبي داود ١٣٥ والمحزر ٢٣٣/١ والإنصاح ٢٦٥/١ والمقنع ٣٩٠/١ والكافي ٥٢٠/١ والمغني ٢٤٣/٣ والشرح الكبير ١٨٨/٣ والفروع ٢٥٠/٣ وقواعد ابن رجب ٨ والمبدع ٩٤/٣ والإنصاف ٤٠٩/٣ ووقع في (م) : وهو اختيار أبي محمد . وهو خلاف ما في المغني حيث قال : وإن كان أبعد لم يجزئه ... ويحتمل أن يجزيه .

الفور ، وهو المشهور والمذهب من الروائين ، بناء على قاعدتنا من أن الأوامر كلها على الفور .<sup>(١)</sup>

١٤٣١ - وفي الباب بخصوصه عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ « تعجلوا إلى الحج - يعني الفريضة - فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له » رواه أحمد ، وفيه غير ذلك ،<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

قال : ومن حج عن غيره ، ولم يكن حج عن نفسه رد ما أخذ . وكانت الحجة عن نفسه .

ش : لا يجوز لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره على الصحيح المشهور من الروائين ، حتى أن القاضي في الروائين قال : لا يختلف أصحابنا أنه لا ينعقد عن المحجوج عنه .

١٤٣٢ - لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن النبي ﷺ سمع

---

(١) في (س) : فالظاهر أن الخرقى . وفي (م) : بناء على عادتنا من أن الأمر على الفور .  
(٢) هذا الحديث في مسند أحمد ٣١٣/١ من طريق إسماعيل الملائي ، عن فضيل ، عن سعيد بن جبير عنه بهذا اللفظ ، وضعفه أحمد شاكر في تحقيقه ٢٨٦٩ لضعف الملائي ، وقد رواه أحمد ٢١٤/١ ، ٣٢٣ في مسند الفضل ، ثم في مسند عبد الله ، من طرق عن أبي إسرائيل - وهو إسماعيل الملائي - لكنه قال : عن ابن عباس عن الفضل ، أو أحدهما عن الآخر ، قال : قال رسول الله ﷺ « من أراد الحج فليتعجل ، فإنه قد تضل الضالة ، ويمرض المريض ، وتعرض الحاجة » وضعفه المعلق ١٨٣٣ ، ٢٩٧٥ لضعف الملائي ، وقد رواه ابن ماجه ٢٨٨٣ والبيهقي ٤ / ٣٤٠ والخطيب في الموضح ١ / ٤٠٧ من طريق إسماعيل الملائي ، وقال : عن ابن عباس عن الفضل ، أو أحدهما عن الآخر ، فذكره باللفظ الثاني ، وفي الروائد : في إسناده إسماعيل بن خليفة ، أبو إسرائيل الملائي ، قال فيه ابن عدي : عامة ما يرويه يخالف الثقات . وقال النسائي : ضعيف . وقال الجرجاني : مفتر زائغ اهـ وفي الباب عن ابن عباس أيضا ، قال : قال رسول الله ﷺ « من أراد الحج فليتعجل » رواه أحمد ١ / ٢٢٥ وأبو داود ١٧٣٢ والحاكم ١ / ٤٤٨ والبيهقي ٤ / ٣٤٠ من طريق الحسن بن عمرو الفقيمي ، عن مهران أبي صفوان ، عن ابن عباس ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأبو صفوان سماه غيره مهران ، مولى لقرش ، ولا يعرف بالجرح ، وواقفه الذهبي ، وصححه أحمد شاكر في المسند ١٩٧٣ وسكت عنه أبو داود ، وقال المنذري في التهذيب ١٦٥٧ : فيه مهران أبو صفوان ، قال أبو زرعة الرازي : لا أعرفه إلا في هذا الحديث اهـ . وقد رواه الخطيب في التارخ ٥ / ٤٧ وابن أبي شيبة في الجزء الجديد ٢٢٦ من طريق الحسن بن عمرو به .

رجلا يقول : لبيك عن شبرمة . قال : « ومن شبرمة ؟ » قال  
أخ لي أو قريب لي . قال « أحججت عن نفسك ؟ » قال :  
لا . قال « حج عن نفسك ثم احجج عن شبرمة » رواه أبو  
داود ، وقال البيهقي : هذا إسناد صحيح ليس في الباب أصح  
منه . (١)

(١) هو في سنن أبي داود ١٨١١ والبيهقي ٤ / ٣٣٦ من طريق عبدة بن سليمان ، عن سعيد بن أبي  
عروة ، عن قتادة عن عزة ، عن سعيد بن جبير ، ورواه أيضا ابن ماجه ٢٩٠٣ وأبو يعلى ٢٤٤٠ وابن  
خزيمة ٣٠٣٩ والطبراني في الكبير ١٢٤١٩ والدارقطني ٢ / ٢٧٠ والطحاوي في مشكل الآثار ٣ / ٢٢٣ وابن  
حبان كما في الموارد ٩٦٢ من طريق عبدة عن سعيد به مرفوعا ، وقد تابع عبدة على رفعه محمد بن بشر ،  
ومحمد بن عبد الله الأنصاري ، وأبو يوسف كما عند الدارقطني ٢ / ٢٧٠ وابن أبي شيبة في الملحق ١٧٨  
وخالفهم غندر ، والحسن بن صالح فروياه عن سعيد به موقوفا ، كما عند الدارقطني ٢ / ٢٧١ والبيهقي  
٤ / ٣٣٦ وصحح البيهقي المرفوع ، وذكر أنه ليس في الباب أصح منه ، وأن من رواه مرفوعا حافظ ثقة ه  
فلا يضره خلاف من خالفه ، وقد روى الشافعي في الأم ٢ / ١٠٥ وابن أبي شيبة في الجزء الملحق ١٧٨  
عن عطاء قال : سمع النبي ﷺ رجلا يقول : لبيك عن فلان . فقال ه إن كنت حججت فلب عن فلان ،  
وإلا فاحجج عن نفسك ، ثم احجج عنه ه وروى أيضا في الأم ٢ / ١٢٥ والمسند ١٣٤ والطحاوي في  
مشكل الآثار ٣ / ٢٢٤ وابن أبي شيبة في الملحق ١٧٨ والطبراني في الأوسط ١٤٦٣ عن أبي قلابة : سمع  
ابن عباس رجلا يقول : لبيك عن شبرمة ، فذكره موقوفا ، ورواه البيهقي ٤ / ٣٣٦ عن الشافعي وقال  
بعد الأول : وكذلك رواه الثوري عن ابن جريج مرسلا ، وقال بعد حديث أبي قلابة : هكذا روى  
موقوفا ، وقد رواه معاوية بن هشام عن سفيان ، عن خالد الخذاء ، عن أبي قلابة عن ابن عباس ، أن رجلا  
نذر أن يحج ، فقال النبي ﷺ حج حجة الإسلام ، ثم حج لنذرك ه وروى الدارقطني ٢ / ٢٦٧ والطبراني  
في الصغير ١ / ٢٢٦ ، وابن عدي ٧٠٣ من طريق الحسن بن عماره ، عن عمرو بن دينار ، عن عطاء عن  
ابن عباس ، قال : سمع النبي ﷺ رجلا يلبي عن شبرمة . الخ ، ثم رواه من طريق ابن أبي ليلى عن عطاء ،  
ومن طريق الحسن بن عماره ، عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس ، ومن طريق أبي بكر  
ابن عياش ، عن ابن عطاء عن عطاء ، وروى الدارقطني أيضا ٢ / ٢٦٩ عن جابر قال : سمع النبي ﷺ  
رجلا يقول : لبيك عن شبرمة : فذكر نحوه ، ثم رواه عن عائشة فذكر نحوه ما تقدم ، ورواه أبو يعلى ٤٦١١  
عن عائشة وسنده ضعيف قال الحافظ في التلخيص ٢ / ٢٢٣ : ورواه سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة ،  
عن ابن جريج عن عطاء يعني مرسلا ، وخالفه ابن أبي ليلى فرواه عن عطاء عن عائشة ، وخالفه الحسن  
ابن ذكوان فرواه عن عمرو بن دينار ، عن عطاء عن ابن عباس ، وقال الدارقطني : إنه أصح ، وهو كما  
قال ، لكنه يقوي المرفوع ، لأنه من غير رجاله ، وقد رواه الإسماعيلي في معجمه من طريق أخرى ، عن  
أبي الزبير عن جابر ، وفي إسنادهما من يحتاج إلى النظر في حاله ، فيجتمع من هذا صحة الحديث اه .

( والثانية ) : - يجوز ، حكاها أبو الحسين وغيره ، لأن الحج تدخله النيابة ، فجاز أن يؤديه عن غيره من لم يسقط فرضه عن نفسه كالزكاة ، فعلى هذا يقع عن الغير لعموم الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى <sup>(١)</sup> .

وعلى المذهب فاختر أبو بكر في الخلاف - وحكاها عن أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد - يقع إحرامه باطلا ، لأنه لم ينو عن نفسه فلا يحصل <sup>(٢)</sup> له إذ ليس لامرئ إلا ما نوى ، وغيره ممنوع من الإحرام [ عنه ] فلا يصح له ، لارتكابه النهي ، وقال الخرقمي وابن حامد والقاضي وأتباعه : يقع حجة عن نفسه ، إلغاء لنية التعيين ، فيصير كما لو أحرم مطلقا ، ولو أحرم مطلقا صح عن نفسه بلا ريب ، فكذلك هاهنا ، وفارق الصلاة ، فإنها لا تصح بنية مطلقة <sup>(٣)</sup> ، وكذلك الصوم على المذهب .

١٤٣٣ - وقد جاء في الحديث « هذه عنك ، وحج عن شبرمة » رواه الدارقطني <sup>(٤)</sup> وقال أبو حفص العكبري : يقع الإحرام عن

(١) بعض من حديث عمر المشهور ، وفي (س م) : وإنما لامرئ .

(٢) إسماعيل هو أبو إسحاق الشالنجي ، إمام فاضل ، صنف كتباً في الفقه وغيره ، قال أبو الحسين في الطبقات : عنده مسائل عن أحمد ، ما أحسب أن أحداً روى أحسن منها ولا أشيع ، وكان عالماً بالرأي كبير القدر ، مات سنة ٢٣٠ وقيل سنة ٢٤٦ هـ ذكره في الطبقات برقم ١١٣ والمنهج الأحمد برقم ٣٢٨ واللباب ١٧٦/٢ في حرف الشين وغير ذلك . وفي (ع) : فلا يجعل .

(٣) في (م) : مطلقا .

(٤) هو بهذا اللفظ في سنة ٢٦٨/٢ من طريق الحسن بن عمارة ، عن عمرو بن دينار ، عن عطاء به ، ومن طريق أبي بكر الكلبي ، عن الحسين بن ذكوان ، عن عمرو بن دينار به ، ثم رواه من طريق الحسن بن عمارة عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس ، قال : سمع النبي ﷺ رجلاً يلبي عن نبيشة فقال : أيها الملبى عن نبيشة ، هذه عن نبيشة واحجج عن نفسك ، ثم قال : تفرد به الحسن بن عمارة وهو متروك الحديث ، ثم رواه من طريق أخرى عن الحسن بن عمارة بلفظ « حج عن نفسك ثم احجج عن شبرمة » وقال : هذا هو الصحيح عن ابن عباس ، والذي قبله وهم ، يقال =

المحجوج [ عنه ] نظرا للنية ، ثم [ يجب أن ] يقلبه الحاج  
عن نفسه .<sup>(١)</sup>

١٤٣٤ - إذ في الحديث « اجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة »  
رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> وحيث لا يقع الحج عن الغير فإنه يرد ما  
أخذ ، لأنه لم يعمل العمل الذي أخذ العوض لأجله .<sup>(٣)</sup>

( تبيهاات ) : ( أحدها ) : الحكم فيما إذا كان عليه قضاء أو  
نذر فحج عن الغير كالحكم في حجة الإسلام على ما سبق .  
( الثاني ) : كما أنه لا يجوز أن يحج عن الغير [ من ] لم  
يحج عن نفسه كذلك يجب إذا حج عن نفسه أن يقدم  
الفريضة ، ثم حجة القضاء ، ثم النذر ، ثم النافلة وإذا جوزنا  
[ ثم جوزنا ] هنا ، فعلى الأول : إذا خالف فقدم على حجة

---

= إن الحسن بن عمارة كان يرويه ، ثم رجع عنه إلى الصواب ، وهو متروك الحديث على حال .  
اهـ ورواه البيهقي ٣٣٧/٤ باللفظين ، ونقل كلام الدارقطني وأقره .

(١) في (س) : يقلبه عن نفسه .

(٢) هو في سننه ٢٩٠٣ من طريق عبدة بن سليمان عن سعيد ، عن قتادة عن عزة به ، وهكذا رواه  
ابن حبان كما في الموارد ٩٦٢ وابن الجارود ٤٩٩ والطحاوي في مشكل الآثار ٢٢٣/٣ والدارقطني  
٢٧٠/٢ والبيهقي ٣٣٦/٤ وتابعه محمد بن عبد الله الأنصاري ، وأبو يوسف القاضي كما عند  
الدارقطني وغيره .

(٣) هذه المسألة هي الرابعة والثلاثون مما ذكر أبو الحسين ، قال في الطبقات ٨٩/٢ : قال  
الخرقي : ومن حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه رد ما أخذ ، وكانت الحجة عن نفسه . واختارها  
ابن حامد ، وبه قال الشافعي ، ووجهه أن أكثر ما فيه عدم التعيين ، وذلك غير معتبر في الإحرام ،  
الدليل عليه لو أحرم مطلقا صرف إلى الفرض ، كذلك إذا نواه عن غيره ، يجب أن ينصرف إلى  
نفسه ، وقال أبو بكر في كتاب الخلاف : إن الإحرام لا يتعقد جملة ، ويقع باطلا ، ووجهه أنه لم  
ينوه عن نفسه ، ونواه عن غيره ، وقد قلنا : لا يتعقد عن الغير . اهـ وانظر كلام الفقهاء هاهنا في  
مسائل أبي داود ١٣٤ والهداية ٨٩/١ والإفصاح ٢٦٦/١ والعمدة ١٦٤ والهادي ٥٩ والمقنع ٣٩٣/١  
والكافي ٥٢٢/١ والمغني ٢٤٥/٣ والشرح الكبير ١٩٨/٣ وقواعد ابن رجب ١٣ والفروع ٢٦٥/٣  
والمذهب الأحمد ٦١ والمبدع ١٠٢/٣ والإنصاف ٤١٦/٣ والكشاف ٤٦٢/٢ وشرح المنتهى ٥/٢  
والمطالب ٢٨٧/٢ وحاشية الروض ٥٢١/٣ .

الإسلام غيرها ، أو على القضاء النذر ، أو على النذر التطوع ، فهل يقع باطلا ، أو عن ما يجب الإيقاع عنه ، على ما تقدم من الخلاف ؟ هذا نقل أبي البركات ، وأما أبو الحسين في الفروع ، وصاحب التلخيص ، وأبو محمد في المغني ، فحكوا هنا روايتين أصحهما الوقوع عما يجب الإيقاع عنه . ( والثانية ) : أنه يقع عما نواه ، قال أبو الحسين : وهو ظاهر كلام أبي بكر .<sup>(١)</sup> وقال أبو محمد : وهو قول أبي بكر ، ولم يحكوا القول بالبطلان هنا ، مع حكايتهم قول أبي بكر ثم انتهى .

وحكم نائب المعضوب أو الميت يحرم بتطوع أو نذر عن عليه حجة الإسلام حكم ما لو أحرم هو كذلك ، إذ حكم النائب حكم المنوب عنه ، نعم له أن يستنيب رجلين أحدهما يحرم بالفريضة والآخر بالمنذورة<sup>(٢)</sup> في سنة واحدة ، لكن أيهما أحرم أولا رقع عن الفريضة ، ثم الثاني عن النذر ، قاله أبو محمد ( الثالث ) : العمرة إن قيل بوجوبها كالحج فيما تقدم ،<sup>(٣)</sup> والله أعلم .

قال : ومن حج وهو غير بالغ فبلغ ، أو عبد فعنت فعليه الحج .

ش : من حج وهو صبي ثم بلغ أو [ وهو ] عبد ثم عنت لم

(١) في (س م) : وأما أبي الحسين . وفي (م) : وأبي محمد في المغني . وفي (ع) : الثانية أنه . وفي (س) : كلام أبو بكر .

(٢) في (م) : المعضوب والميت ... أحدهما يحرم بالمنذورة والآخر بالفريضة . وفي (ع) : أحرم وهو كذلك .

(٣) في (م) : كما تقدم .

يجزئهما<sup>(١)</sup> عن حجة الإسلام ، وعليهما الحج بعد البلوغ والعتق .

١٤٣٥ - لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « أيما صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج حجة أخرى ، وأيما أعرابي حج ثم هاجر فعليه حجة أخرى ، وأيما عبد حج ثم أعتق فعليه حجة أخرى » رواه البيهقي [ وغيره ] وقال بعض الحفاظ : ولم يرفعه إلا يزيد بن زريع عن شعبة وهو ثقة .<sup>(٢)</sup>

١٤٣٦ - وعن محمد بن كعب القرظي عن النبي ﷺ قال « أيما صبي حج به أهله فمات أجزأت عنه ، فإن أدرك فعليه الحج ، وأيما

(١) في (س) : صبي فبلغ ... لم يجزه .

(٢) هو في سنن البيهقي ١٧٩/٥ من طريق محمد بن المنهال ، عن يزيد بن زريع عن شعبة عن الأعمش ، عن أبي ظبيان ، ورواه أيضا ابن خزيمة ٣٥٠ والحاكم ٤٨١/١ والخطيب في التاريخ ٢٠٩/٨ من طرق عن محمد بن المنهال به مرفوعا ، وقال البيهقي : تفرد برفعه محمد بن المنهال ، ورواه غيره عن شعبة موقوفا ، وكذا رواه سفيان الثوري عن الأعمش موقوفا وهو الصواب ، وهو كذلك لابن أبي شيبة في الملحق ٤٠٥ عن أبي معاوية عن الأعمش ورواه ابن عدي ٦١٥ عن الحارث بن سريج وهو يسرق الحديث - عن يزيد به قال : وهذا الحديث معروف بمحمد بن المنهال وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وقال الخطيب : لم يرفعه إلا يزيد وهو غريب . ورواه ابن خزيمة ٣٥٠/٤ من طريق ابن أبي عدي عن شعبة به موقوفا ، وقال : هذا - علمي - هو الصحيح بلا شك ، وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٠٥/٣ للطبراني في الأوسط وقال : رجاله رجال الصحيح . وذكره ابن حزم في المحلى ١٨/٧ بسنده من طريق محمد بن المنهال به مرفوعا ، ومن طريق ابن أبي عدي به موقوفا ، وأشار إلى رواية الثوري عن الأعمش ، ولم يتعقب الحديث إلا بروايته موقوفا ، وذكره ابن عبد الهادي في المحرر ١١٧ وهو مراد الزركشي ببعض الحفاظ ، قال : ولم يرفعه إلا يزيد بن زريع عن شعبة وهو ثقة . وكذلك صححه ابن حزم ، لكن زعم أنه منسوخ ، والصحيح أنه موقوف ، وقد رواه الشافعي في الأم ٩٥/٢ والمسند ١٣٣ عن سعيد بن سالم ، عن مالك بن مغول ، عن أبي السفر قال : قال ابن عباس « أيما مملوك حج به أهله فمات قبل أن يعتق فقد قضى حجه ، وإن عتق قبل أن يموت فليحجج ، وأيما غلام حج به أهله » الخ رواه الطحاوي في الشرح ٢٥٧/٢ من طريق أبي السفر بنحوه موقوفا ، ويزيد بن زريع هو أبو معاوية العيشي ، ويقال التميمي البصري ، الحفاظ ثقة حجة ، كثير الحديث ، مات سنة ١٣٢ هـ صحح به في الصحيحين كما في تهذيب التهذيب وغيره ، وشعبة هو ابن الحجاج بن الورد أبو بسطام العتكي الأزدي البصري أمير المؤمنين في الحديث ، حافظ كبير مشهور ، مات سنة ١٦٠ له ترجمة مطولة في تهذيب التهذيب ، وتاريخ بغداد ٤٨٣٠ وغيرهما .

رجل مملوك حج به أهله ، فمات أجزاء عنه ، فإن عتق فعليه الحج » ذكره أحمد في رواية ابنه عبد الله هكذا مرسلًا<sup>(١)</sup> ولأنهما فعلا الحج قبل وجوبه عليهما فلم يجزئهما ، أصله إذا صلى الصبي الصلاة ثم بلغ في وقتها ، مع أن هذا قول عامة أهل العلم إلا شذوذا ، بل قد حكاه الترمذي إجماعا .<sup>(٢)</sup>

وقد فهم [ من ] كلام الخرقى أنه يصح حج الصبي والعبد ، ولا ريب في ذلك لما تقدم ، ولأن العبد من أهل العبادات والتكاليف في الجملة .

١٤٣٧ - وروى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه لقي ركبا بالروحاء فقال « من القوم ؟ » قالوا : المسلمون . فقالوا : من أنت ؟ قال « أنا رسول الله ﷺ » فرفعت إليه امرأة صبيا فقالت : ألهذا حج ؟ قال « نعم ولك أجر » رواه مسلم وأبو داود والنسائي ، وفي رواية لمسلم « صبيا صغيرا »<sup>(٣)</sup> .

(١) لم يرد في مسائل عبد الله المطبوعة ، ولم أجده في المسند ، وقد ذكره ابن حزم في المحلى ١٧/٧ من طريق ابن أبي شربة : أخبرنا وكيع عن يونس ، قال : سمعت شيخا يحدث أبا إسحاق عن محمد بن كعب القرظي ، عن رسول الله ﷺ فذكر نحوه ، وقال : هذا مرسل ، وعن شيخ لا يدري من هو . اهـ وعزه المحافظ في التلخيص ٩٥٣ والزيلعي في نصب الراية لأبي داود في مراسيله ، وفيه راو مبهم ، وقال ابن عبد الهادي في المحرر ١١٧ : وقد رواه ابن أبي شيبه في المصنف شبه المرفوع . اهـ وهو في الجزء الملحق ٤٠٥ بهذا الإسناد لكن فيه سقط من النسخ يستدرك من هذا الموضوع . وهو في مراسيل أبي داود المطبوعة ١٧ محذوف الإسناد عن محمد بن كعب القرظي قال : قال رسول الله ﷺ « إني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين أيما صبي » الخ .

(٢) حيث قال في سننه ٦٧٣/٣ : وقد أجمع أهل العلم أن الصبي إذا حج قبل أن يدرك فعليه الحج إذا أدرك اهـ .

(٣) هو في صحيح مسلم ٩٩/٩ وسنن أبي داود ١٧٣٦ والنسائي ١٢٠/٥ عن سفيان عن إبراهيم بن عقبة ، عن كريب عن ابن عباس ، ورواه أيضا أحمد ٢١٩/١ والشافعي في الأم ٩٥/٢ والمسند ١٣٣ وأبو يعلى ٢٤٠٠ والطبراني في الكبير ١١٠١٦ ، ١٢١٧٦ ، ١٢١٨٣ والطيالسي كما في المنحة ٩٨٦ والطحاوي في الشرح ٢٥٦/٢ وفي المشكل ٢٢٨/٣ وابن خزيمة ٣٠٤٩ وابن الجارود ٤١١ والحميدي ٥٠٣ وابن أبي شيبه في الملحق ٤٠٦ عن سفيان به ، ورواه أحمد أيضا ٢٤٤/١ عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن =

واقترضى كلام الخرقى أيضا أن الحج لا يجب عليهما وإلا لأجزأهما ، وهو كذلك ، لما تقدم من حديثي<sup>(١)</sup> ابن عباس ومحمد بن كعب القرظي ، ولأن الصبي القلم مرفوع عنه ، والعبء مشغول بحقوق سيده ، والحج تطول مدته غالبا ، ويعتبر له الزاد والراحلة ، فلم يجب على العبد كالجهاد .

( تنبيه ) : لو حصل العتق أو البلوغ قبل الفراغ من الحج ، فإن كان بعد فوات وقت الوقوف<sup>(٢)</sup> لم يجزئهما ذلك عن حجة الإسلام بلا ريب ، لفوات الركن الأعظم وهو الوقوف ، وإن كان في وقت يدركان<sup>(٣)</sup> معه الوقوف ووقفا ، نظرت فإن كان قبل السعي ، أو بعده - وقلنا السعي ليس بركن - أجزأتها تلك الحجة عن حجة الإسلام ، لإدراكهما الركن [ الأعظم ] وهو الوقوف ، والإحرام مستصحب .

١٤٣٨ - واعتمد أحمد بأن ابن عباس قال : إذا اعتق العبد بعرفة أجزأت عنه حجته ، وإن أعتق بجمع لم تجزيء عنه<sup>(٤)</sup> . وإن كان العتق أو البلوغ بعد السعي ، وقلنا بركنيته فوجهان ( أحدهما ) - واختاره ابن عقيل تبعا لقول شيخه<sup>(٥)</sup> في المجرد : أنه قياس

---

= إبراهيم به ، ورواه أيضا ٣٤٤/١ عن الثوري عن إبراهيم به ، ورواه مالك ٣٦٨/١ عن إبراهيم به ، ورواه مسلم ٩٩/٩ والنسائي ١٢٠/٥ والطحاوي في المشكل ٢٢٩/٣ عن سفيان عن محمد بن عقبة عن كريب به ، ورواه الثوري عن إبراهيم ومحمد عن كريب ، كما في المسند ٣٤٣/١ لكن رواه ابن أبي شيبة في الملحق ٤٠٥ عن كريب مرسلًا ورواه أحمد ٢٥٨/١ عن عبد الله العمري ، عن محمد بن عقبة عن أخيه إبراهيم ، وقد روى ابن ماجه ٢٩١٠ والطبراني في الأوسط ٧٦٣ ، ١٢٧٩ نحوه عن ابن المنكدر عن جابر ، وكذا رواه الترمذي ٦٧٢/٣ برقم ٩٢٨ والبيهقي ١٥٦/٥ وغيرهما .

(١) في (س م) : من حديث .

(٢) في (س) : فوات الوقوف .

(٣) في (م) : في وقت مدركا . وفي (س) : يدركا .

(٤) رواه عبد الله بن أحمد في مسائنه برقم ٧٩٨ من طريق ليث بن أبي سليم - وفيه ضعف - عن طاوس عنه ، وذكره أبو محمد في المغني ٢٤٨/٣ عن أحمد ، وجزم به عن أحمد وابن أبي شيبة في الجزء الملحق ٣٨٧ عن الحسن وعطاء نحوه .

(٥) في (س) : تبعا لشيخه .

المذهب - لا يجزئه ، لوقوع الركن في غير وقت الوجوب ،  
أشبه ما لو كبر للإحرام ثم بلغ . ( والثاني ) - وهو اختيار  
القاضي أظنه في التعليق ، وأبي الخطاب ، وظاهر كلام أبي  
محمد - يجزئه ، نظرا لحصول الركن الأعظم وهو الوقوف ،  
وجعلا لغيره تبعا له ، والله أعلم .

قال : وإذا حج بالصغير جنب ما يتجنبه الكبير .

ش : إذا حج بالصبي<sup>(١)</sup> وجب أن يجنب ما يجنبه الكبير من  
الطيب ، واللباس ، وقتل الصيد ، وحلق الشعر ، وغير ذلك ،  
لأن الحج يصح له بحكم النص السابق ، وإذا صح له ترتبت  
أحكامه ، ومن أحكامه تجنب ما ذكر ، وهو لا يخاطب  
بخطاب تكليفي ، فوجب على الولي أن يجنبه ذلك ، كما  
وجب عليه تجنبه شرب الخمر ، وغيرها من المحرمات .

١٤٣٩ - وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت [ تجرد ]  
الصبيان إذا دنوا من الحرم ،<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

قال : وما عجز عنه من عمل الحج عمل عنه .

ش : كما إذا عجز عن الرمي ، أو الطواف ونحوهما .

١٤٤٠ - لما روى جابر رضي الله عنه قال : حججنا مع رسول الله ﷺ  
ومعنا النساء والصبيان ، فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم . رواه  
أحمد وابن ماجه .<sup>(٣)</sup>

(١) في (س) : إذا حج بالصغير . وفي (م) : إذا حج الصغير .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في الجزء الملحق ٤٠٧ عن ابن عمر وعائشة أنهما كانا يجردان الخ ، وقد ذكره  
أبو محمد في المغني ٢٥٥/٣ وابن مفلح في الفروع ٢١٥/٣ بدون عزو ، وتداوله الفقهاء في كتبهم .

(٣) هو في مسند أحمد ٣١٤/٣ وسنن ابن ماجه ٣٠٣٨ من طريق أشعث بن سوار ، عن أبي الزبير  
عن جابر بهذا اللفظ ، وليس عند أحمد قوله : فلبينا عن الصبيان . ورواه أيضا الترمذي ٦٧٤/٣ برقم =

١٤٤١ - وعن ابن عمر أنه كان يحجج صبيانه وهم صغار ، فمن استطاع منهم أن يرمي رمي ، ومن لم يستطع أن يرمي رمي عنه .  
 ١٤٤٢ - وعن أبي إسحاق أن أبا بكر رضي الله عنه طاف بابن الزبير في خرقة . رواهما الأثرم .<sup>(١)</sup>

وظاهر كلام الخرقى أن ما أمكن الصبي عمله عمله ، وذلك كالوقوف ، والمبيت بمزدلفة ، وبمنى ، ونحو ذلك ، وكذلك الإحرام إن عقله صح منه بإذن الولي بلا ريب<sup>(٢)</sup> وبدون إذنه فيه وجهان : أحدهما - وبه جزم أبو محمد - لا يجزئه ، قياسا على بقية تصرفاته ، إذ لا ينفك عن لزوم [ مال ] فهو كالبيع .  
 والثاني : يجزئه تغليبا لجانب العبادة ، وإن لم يعقله فعله الولي ، ( والولي ) هو من يلي ماله من أب أو غيره ، وفي صحة إحرام الأم عنه وجهان ، ( الصحة ) وهو ظاهر كلام أحمد ، واختاره ابن عقيل ، ومال إليه أبو محمد ، لظاهر<sup>(٣)</sup> حديث ابن عباس ، إذ الظاهر أن الأجر الثابت<sup>(٤)</sup> لها لكون الصغير تبعا لها في

= ٩٣١ والطبراني في الأوسط ٨٩٦ من طريق أشعث ، ولفظه : كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ ، فكنا نلبى عن النساء ، ونرمي عن الصبيان . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقد أجمع أهل العلم أن المرأة لا يلبى عنها غيرها ، بل هي تلبى ، ويكره لها رفع الصوت بالتلبية . اهـ ورواه ابن عدي ٤٢٣ من طريق ابن عيينة عن عمه عن أبي الزبير به وذكره الحافظ في التلخيص ١٠٧٨ وعزاه أيضا لابن أبي شيبة كلفظ ابن ماجه ، قال : وفي إسناده أشعث بن سوار وهو ضعيف . قلت : وفيه أيضا أبو الزبير وهو مدلس ، وقد رواه عن جابر بالعمنة . فإن المرأة لا يلبى عنها غيرها . الخ ، وهو عند ابن أبي شيبة كما في الجزء الملحق ٢٤٦ ، ٤٠٧ عن أشعث به كلفظ الشارح .

(١) وهكذا ذكرهما أبو محمد في المغني ٣/ ٢٥٤ والكافي ١/ ٥١٦ وعزاهما أيضا للأثرم ، وقد روى أبو داود في مسائله ص ١١٦ : حدثنا أحمد ، حدثنا عبد الأعلى ، عن عبيد الله ، عن نافع عن ابن عمر ، أنه كان يحجج بصبيانه الخ ، وهذا إسناده صحيح ، وأما أثر أبي إسحاق فرواه عبد الرزاق ٩٠٢٦ هكذا مرسلا ، وتصحف عنده اسم أبي إسحاق ، ووقع في (م) : يحجج بصبيانه .

(٢) في (م) : صح منه بلا ريب بإذن الولي . الخ ، وليس في (س) : بلا ريب .

(٣) في (م) : تبعا لظاهر .

(٤) يريد ما ذكر في حديث ابن عباس بقوله ( ولك أجر ) قال في المغني ٣/ ٢٥٣ : فإن أحرمت =

الإحرام ، ( وعدمها ) وهو اختيار القاضي ، لعدم ولايتها [ عليه ] في المال ، أشبهت الأجنبي ، وفي بقية العصابات وجهان مخرجان من القولين فيها ،<sup>(١)</sup> فأما الأجنبي فلا يصح أن يحرم عنه وجهها واحدا ، ومعنى الإحرام عنه أن يعقد له الإحرام ، فيصير الصبي محرما بذلك [ الإحرام ] دون العاقد ، والله أعلم .

قال : ومن طيف به محمولا كان الطواف له دون حامله ، والله أعلم بالصواب .

ش : يصح طواف المحمول في الجملة ، وستأتي هذه المسألة إن شاء الله تعالى ، ثم لا يخلو من ثمانية أحوال ( أحدها ) : نويا جميعا عن [ الحامل ، فيصح له فقط بلا ريب . ( الثاني ) نويا جميعا عن [ المحمول ، فتختص الصحة به أيضا . ( الثالث ) : نوى كل منهما عن نفسه ، فيصح الطواف للمحمول<sup>(٢)</sup> دون الحامل ، جعلنا له كالألة ، وحسن أبو محمد صحة الطواف لهما [ وهو مذهب الحنفية ، واحتمال لابن الزاغوني ] نظرا إلى نيتها ، ومنع أبو حفص العكبري الصحة في هذه الصورة رأسا ، زاعما أنه لا أولوية لأحدهما ، والفعل الواحد لا يقع عن اثنين ، وهذه الصورة - والله أعلم - هي الحاملة<sup>(٣)</sup> للخرقي على ذكر هذه المسألة . ( الرابع

= أمه عنه صح ، لقول النبي ﷺ « ولك أجر » ولا يضاف الأجر إليها إلا لكونه تبعاً لها في الإحرام . اهـ وقع في (ع) : أن الإجزاء الثابت . وفي (س) : أن الآخر الثابت . وفي (م) : أن الإحرام . وكله تصحيف ، صححناه من عبارة المعنى .

(١) في (س م) : وجهان مخرجين من القول . وفي (م) : من القول فيهما . وفي (س) : أشبهت الأخير . وفي (م) : بقية العصابة .

(٢) في (م) : الثاني : نوى كل منهما عن نفسه ، فيصح عن المحمول .

(٣) في (م) : وهذه الصورة - والله أعلم - من الحامل .

والخامس) : نوى كل منهما عن نفسه ، ولم ينو الآخر  
[ شيئا ] فيصح لناوي دون غيره .

( السادس والسابع والثامن ) : لم ينو واحد منهما ، أو نوى  
كل منهما عن صاحبه ، فلا يصح لواحد منهما ،<sup>(١)</sup> ويتحرر أنه  
يصح الطواف للمحمول في ثلاث صور ، إذا نواها جميعا له ، أو  
نوى هو لنفسه<sup>(٢)</sup> ولم ينو الآخر شيئا ، أو نوى كل منهما  
لنفسه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

### باب ذكر المواقيت<sup>(٣)</sup>

ش : المواقيت جمع ميقات ، وهو الزمان والمكان المضروب<sup>(٤)</sup>  
للفعل ، والله أعلم .

قال : وميقات أهل المدينة من ذي الحليفة ، وأهل الشام  
ومصر والمغرب من الجحفة ، وأهل اليمن من يلملم ، وأهل  
الطائف ونجد من قرن ، وأهل المشرق من ذات عرق .

١٤٤٣ - ش : روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال  
« يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ، ويهل أهل الشام من  
الجحفة ، ويهل أهل نجد من قرن » قال ابن عمر رضي الله

(١) انظر كلام الفقهاء في الحج بالصغير في مسائل أبي داود ١٦٦ والهداية ١/ ٨٨ والمحرر ١/ ٢٣٤  
والمقنع ١/ ٣٨٨ والهادي ٥٩ والكافي ١/ ٥١٦ والمغني ٣/ ٢٥٢ والشرح الكبير ٣/ ١٦٣ والفروع  
٣/ ٢١٢ والمبدع ٣/ ٨٧ والإنصاف ٣/ ٣٩٠ وكشاف القناع ٢/ ٤٤١ ومطالب أولي النهى ٢/ ٢٦٩  
وحاشية الروض المربع ٣/ ٥٠٩ ووقع في (س م) : أو نوى كل منهما صاحبه .

(٢) في (م) : أو نوى نفسه . وفي (س) : هو نفسه .

(٣) في (م) : باب المواقيت .

(٤) في (ع) : والمكان المعروف .